



المملكة المغربية  
وزارة الداخلية  
عمالة إقليم الجديدة  
جماعة مولاي عبدالله  
مديرية المصالح

**قرار تنظيمي جماعي**  
**متعلق بإحداث فرقة المراقبين بزي رسمي**  
**وتحديد مهامهم في مجال الشرطة الإدارية التابعة لجماعة مولاي عبد الله**

- بمقتضى الظهير الشريف رقم 01-15-85 الصادر في 20 رمضان 1436 الموافق 07 يوليوز 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات .
- بناء على الظهير الشريف الصادر في 03 من شوال 1332هـ (لموافق 25 غشت 1914) المنظم للمؤسسات المضرة والمزعجة والخطيرة، حسبما تم تنميته وتعديله بالظهير الشريف الصادر في 13 أكتوبر 1933.
- بناء على الظهير الشريف المؤرخ في 8 دجنبر 1915 المتعلق بالتدابير الصحية اللازمة لحماية الصحة بالمدن والمتمم بالظهير الشريف المؤرخ في 8 يوليوز 1938 المتعلق بنظافة المدن والمراكز الحضرية.
- بناء على الظهير الشريف بتاريخ 3 جمادى الأولى 1372هـ (موافق 19 أكتوبر 1953) المتعلق بالمحافظة على الطريق العمومية وشرطة السير والجولان حسب ما وقع تغييره وتنميته.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.63.008 الصادر في 4 شعبان 1377، موافق 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الاساسي العام للوظيفة العمومية حسبما وقع تغييره وتنميته.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.58.401 الصادر بتاريخ 12 جمادى الآخر 1378 موافق 24 دجنبر 1958 بشأن الإنذار التغيري المترتب عليه الأداء من أجل زجر بعض المخالفات للأنظمة البلدية المتعلقة بالصحة والمحافظة على الأغراس المعدل بالظهير الشريف رقم 1.90.91 بتاريخ 13 جمادى الأولى 1413 (الموافق 19 نونبر 1992) بتنفيذ القانون رقم 14.88.
- بناء على الظهير الشريف رقم 81.69.89 الصادر في 23 ذي القعدة 1391 (موافق 24 يناير 1970) بشأن المحافظة على الطريق العمومية ومراقبة السير والجولان.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.03.59 الصادر في 10 ربيع الأول 1424 (الموافق 12 ماي 2003) بتنفيذ القانون رقم 03-11 المتعلق بحماية وإصلاح البيئة.
- بناء على الظهير الشريف رقم 1.07.209 الصادر في 16 من ذي الحجة 1428 هـ (الموافق 27 دجنبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية في ما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.
- بناء على المرسوم رقم 2.69.762 بتاريخ 8 أكتوبر 1977 الصادر بتطبيق مقتضيات الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.258 المتعلق بصيانة العمارات وإحداث محطات الحراسة للعمارات السكنية.



- بناء على المرسوم رقم 2.78.157 بتاريخ 11 رجب 1400 الموافق 26 ماي 1980 حول تحديد الشروط التي تنفذ تلقائيا التدابير الرامية إلى استتباب الأمن وضمان سلامة المرور والصحة والمحافظة على الصحة العمومية.

- بناء على قرار السيد وزير الداخلية عدد 02.365 الصادر في 5 مارس 2002 بتفويض السلطة للسادة ولاة الجهات.

- وبناء على المرسوم الملكي رقم: 02-09-441 الصادر في 17 محرم 1431 (3 يناير 2010) القاضي بسن نظام المحاسبة العمومية للجماعات المحلية ومجموعاتها.

- بمقتضى الظهير الشريف رقم 01.07.195 الصادر في 19 ذي القعدة 1428 (30 نونبر 2007) بتنفيذ قانون رقم 47-06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.

- بمقتضى القانون 07-39 القاضي بمواصلة العمل ببعض أحكام القانون رقم 89-30 فيما يخص مقتضيات المتعلقة ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.

- بناء على القرار الجبائي المستمر رقم 01 بتاريخ 01/01/2014 المحدد لمبلغ الرسوم والحقوق والواجبات المستحقة لفائدة ميزانية جماعة مولاي عبد الله.

- وبناء على محضر مداوات المجلس الجماعي لمولاي عبد الله خلال الدورة الإستثنائية المنعقدة خلال شهر دجنبر 2019 بتاريخ 2019/12/10.

يقرر ما يلي:

#### • الفصل الأول:

تحدث فرقة المراقبين المحلفين بزي رسمي موحد قصد القيام بكل الأعمال والمهام اليومية التي من شأنها تتبع وتفعيل قرارات رئيس المجلس الجماعي قصد ضمان الوقاية الصحية والنظافة وحماية البيئة والسكينة العمومية وسلامة المرور داخل نفوذ تراب جماعة مولاي عبد الله وذلك طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل في إطار الاختصاصات المخولة لها في مجال الشرطة الإدارية الجماعية بمقتضى القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات.

#### • الفصل الثاني:

تتخذ فرقة المراقبين المحلفين السالفة الذكر في الفصل الأول أعلاه كافة الإجراءات اللازمة قصد مراقبة كل الأعمال التي من شأن مزاولتها مخالفة:

- 1- النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها في مجال الشرطة الإدارية الجماعية.
- 2- القرارات التنظيمية الجماعية المتخذة في حدود اختصاصات الشرطة الإدارية المخولة بحكم القانون لرئيس المجلس الجماعي في ميادين الوقاية الصحية والنظافة وحماية البيئة والسكينة العمومية وسلامة المرور.
- 3- القرارات الفردية التي يتخذها رئيس المجلس الجماعي داخل نفوذ تراب جماعة مولاي عبد الله باعتبارها تدابير شرطة فردية.

#### • الفصل الثالث:

يشمل اختصاص فرقة المراقبين المحلفين: المعاينة، المراقبة، إثبات المخالفات طبقا للقوانين والمساطر المعمول بها والتدخل بقرار من السيد رئيس المجلس الجماعي وبتنسيق مع المصالح المختصة في الميادين التالية:



### (1)- الوقاية الصحية والنظافة والبيئة:

- مراقبة الأنشطة التجارية والمهنية غير المنظمة التي من شأن مزاولتها أن تمس بالوقاية الصحية والنظافة والسكينة العمومية وسلامة المرور أو تضر بالبيئة.
- مراقبة استغلال المؤسسات المضرة أو المزعجة أو الخطيرة الداخلة في اختصاصات رئيس المجلس الجماعي.
- مراقبة محلات بيع العقاقير والبقالة ومحلات الحلالة ومحلات بيع العطور وعلى العموم كل الأماكن التي يمكن أن تصنع أو تخزن أو تباع فيها مواد خطيرة.
- مراقبة مخالفة الضوابط المتعلقة بسلامة ونظافة المحلات المفتوحة للعموم خاصة المطاعم والمقاهي وقاعات الألعاب وقاعات الرياضة... الخ.
- المساهمة في مراقبة جودة المواد الغذائية المعروضة للبيع أو للاستهلاك العمومي.
- السهر على تنفيذ القرارات التنظيمية الجماعية التي تتعلق بتحديد الشروط العامة التي يمكن أن تمارس في إطارها الأنشطة الخاصة للأفراد قصد الحفاظ على الصحة العامة والسكينة العامة.
- ولوج الساحات والحدائق وسطوح الدور قصد السهر على مراقبة احترام الضوابط المتعلقة بنظافة المساكن والبنائيات السكنية وذلك طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- منع رمي الأزبال والقاذورات والفضلات في المناطق الخضراء والساحات والطرق والساحات العمومية.
- منع كل ما من شأنه أن يمس أو يؤثر على طبيعة الأعراس والحدائق والمساحات الخضراء الملحقة بالطريق العام.
- مراقبة نظافة البنائيات السكنية.
- مراقبة الوضعية القانونية لمختلف المحلات التجارية والمهنية والصناعية واتخاذ التدابير اللازمة في حق المخالفين طبقاً للقوانين الجاري بها العمل بصفة عامة.

### (2)- في مجال التعمير:

- الإبلاغ عن المخالفات في مجال التعمير.
- ضبط البنائيات المهملة أو المهجورة أو الأيلة للسقوط.
- السهر على احترام القرارات المتعلقة بالتعمير.
- مراقبة رمي بقايا مواد البناء وغيرها حول البنائيات السكنية أو على الطريق العمومية

### (3)- في مجال السكينة العمومية:

- مراقبة ضبط كل ما يخل بالسكينة العمومية.
- مراقبة مخالفة التدابير الرامية إلى ضمان السكينة العمومية وخاصة في المحلات العمومية التي يقع فيها تجمع الناس.
- مراقبة مخالفة مواقيت فتح وإغلاق المحلات المفتوحة للعموم.



- ضبط التصرفات المخلة بالسكينة العمومية ( الأصوات الصاخبة في أوقات متأخرة من الليل ، الإزعاجات الصادرة عن المتشردين والمخمورين ومدمني المخدرات).

#### **4- في مجال السير والجولان:**

- مراقبة مخالفة التدبير الرامية إلى ضمان سلامة المرور في الطرق العمومية وتنظيفها وإنارتها، ورفع معرقات السير فوقها .

- مراقبة وقوف العربات بالطريق العمومية الجماعية.

- مراقبة نظافة الطريق العمومية.

تنظيم استعمال الأقفال الحديدية للسيارات "القيد" الواقفة في أماكن ممنوعة أو في وضعية مخالفة لقوانين الوقوف.

- مراقبة المحطات الطرقية ومحطات وقوف المسافرين وحافلات النقل العمومي وسيارات الأجرة وعربات نقل البضائع، وكذا جميع محطات وقوف العربات.

- منع وضع الأشياء التي قد تشكل عوائق وعوارض أو حواجز تكون سببا في عرقلة السير على الطريق العام مما يعتبر مخالفا للقانون يجب حجز كل ما تم وضعه من السيارات والشاحنات وكل المعروضات على الطريق العام وعلى الرصيف بالمحجز الجماعي.

- منع كل ما من شأنه أن يؤدي إلى توسيع الطريق العام.

#### **5- في مجال استغلال الملك الجماعي:**

- السهر على الحفاظ على الملك العمومي الجماعي داخل نفوذ تراب جماعة مولاي عبد الله.

- مراقبة شغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية.

- مراقبة شغل الملك الجماعي العام مؤقتا بمنقولات وعقارات ترتبط بأعمال تجارية أو صناعية أو مهنية.

- مراقبة ظاهرة الاستغلال العشوائي للملك الجماعي العام لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية.

- تنفيذ قرارات رئيس المجلس الجماعي الفردية المتمثلة في المنع والإذن أو الأمر قصد محاربة الاستغلال العشوائي للملك الجماعي.

- منع استغلال الملك الجماعي العام ( الرصيف) بوضع هياكل السيارات والشاحنات والأشياء المستغنى عنها أو ايا كان من الأشياء التي قد تشكل أو تسبب خطرا على المارة أو تكون سببا في تلوث البيئة.

#### **6- البث في شكايات المواطنين:**

- البث في شكايات المواطنين قصد رفع الضرر عن المشتكين وذلك طبقا للقوانين الجاري بها العمل.

- تنفيذ قرارات رئيس المجلس الجماعي الفردية المتمثلة في المنع والإذن أو الأمر عند التدخل من أجل الحد من ظاهرة مخالفة القوانين الجاري بها العمل.

#### **الفصل الرابع:**

• يعتبر أفراد فرقة المراقبين المحلفين بمثابة مأمورين وأعاون محضر وحراس جماعيين محلفين تبعا للمساطر والقوانين المعمول بها.



#### • الفصل الخامس:

يقتصر مجال تدخل فرقة المراقبين المحلفين على ممارسة الاختصاصات المتعلقة بقرارات رئيس المجلس الجماعي في مجال الشرطة الإدارية بمقتضى القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات التي لا يعود اختصاصها لأية جهة حكومية أخرى.

#### • الفصل السادس:

لا تمارس فرقة المراقبين المحلفين اي اختصاص من اختصاصات قوات الأمن العمومي أو الأجهزة الحكومية الأخرى الموكول لها مهمة ممارسة بعض أنواع الشرطة الإدارية الخاصة.

#### • الفصل السابع:

في حالة تبوُّث المخالفة يتم تحرير محاضر في عين المكان تبين فيها ظروف وطبيعة المخالفات وكذا الإيضاحات التي يدل بها مرتكب المخالفة وتعتمد هذه المحاضر إلى ان يثبت ما يخالفها وتوضع رهن إشارة الإدارة.

#### • الفصل الثامن:

يمكن للإدارة حسب الحالات ان توجه اعذرا مكتوبا إلى مرتكب المخالفة، للتقيد بأحكام القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

#### • الفصل التاسع:

أما إذا كانت استنتاجات المحاضر تقضي بمتابعة المخالفين، فيجب على إدارة الجماعة أن ترسل هذه المحاضر إلى المصالح المختصة قصد البث فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة.

#### • الفصل العاشر:

في حالة عدم امتثال المعنيين، يمكن للإدارة أن تقوم تلقائيا بتنفيذ التدابير اللازمة على نفقتهم أو توقف كليا أو جزئيا النشاط المهديد لصحة الإنسان والبيئة.

#### • الفصل الحادي عشر:

يكلف بالمراقبة ومعاينة المخالفات لأحكام القانون (المشار إليه في الفصل الثاني أعلاه) علاوة على الأعوان المنتدبون من طرف إدارة جماعة مولاي عبد الله- بصفتهم أفراد فرقة المراقبين المحلفين المكلفون بمعاينة المخالفات - أعوان مساعدين ومرافقين لهم.

#### • الفصل الثاني عشر:

يكون هؤلاء الموظفون والأعوان محلفين وحاملين لبطاقات مهنية تسلمها إدارة الجماعة. ويجب عليهم الحفاظ على السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل.

#### • الفصل الثالث عشر:

يخضع لمراقبة دورية من لدن فرقة المراقبين المحلفين التابعة لجماعة مولاي عبد الله جميع المحلات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- المحلات المفتوحة للعموم خاصة المخبزات المطاعم والمقاهي وقاعات الألعاب... الخ.
- المؤسسات المضرة أو المزجة أو الخطيرة الداخلة في اختصاصات رئيس المجلس الجماعي.
- المحلات التجارية والمهنية والصناعية.
- محلات بيع العقاقير والبقالة ومحلات الحلاقة وبيع العطور وعلى العموم كل الأماكن التي يمكن أن تصنع أو تخزن أو تباع فيها مواد خطيرة .
- المحلات التي تشغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية .
- المحلات التي تستغل الملك الجماعي العام مؤقتا بمنقولات و عطارات ترتبط بأعمال تجارية أو صناعية أو مهنية.





#### • الفصل الخامس:

يقتصر مجال تدخل فرقة المراقبين المحلفين على ممارسة الاختصاصات المتعلقة بقرارات رئيس المجلس الجماعي في مجال الشرطة الإدارية بمقتضى القانون التنظيمي رقم 14-113 المتعلق بالجماعات التي لا يعود اختصاصها لأية جهة حكومية أخرى.

#### • الفصل السادس:

لا تمارس فرقة المراقبين المحلفين اي اختصاص من اختصاصات قوات الأمن العمومي أو الأجهزة الحكومية الأخرى الموكول لها مهمة ممارسة بعض أنواع الشرطة الإدارية الخاصة.

#### • الفصل السابع:

في حالة تبوُّث المخالفة يتم تحرير محاضر في عين المكان تبين فيها ظروف وطبيعة المخالفات وكذا الإيضاحات التي يدل بها مرتكب المخالفة وتعتمد هذه المحاضر إلى ان يثبت ما يخالفها وتوضع رهن إشارة الإدارة.

#### • الفصل الثامن:

يمكن للإدارة حسب الحالات ان توجه اعذرا مكتوبا إلى مرتكب المخالفة، للتقيد بأحكام القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه.

#### • الفصل التاسع:

أما إذا كانت استنتاجات المحاضر تقضي بمتابعة المخالفين، فيجب على إدارة الجماعة أن ترسل هذه المحاضر إلى المصالح المختصة قصد البث فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة.

#### • الفصل العاشر:

في حالة عدم امتثال المعنيين، يمكن للإدارة أن تقوم تلقائيا بتنفيذ التدابير اللازمة على نفقتهم أو توقف كليا أو جزئيا النشاط المهديد لصحة الإنسان والبيئة.

#### • الفصل الحادي عشر:

يكلف بالمراقبة ومعاينة المخالفات لأحكام القانون (المشار إليه في الفصل الثاني أعلاه) علاوة على الأعوان المنتدبون من طرف إدارة جماعة مولاي عبد الله- بصفتهم أفراد فرقة المراقبين المحلفين المكلفون بمعاينة المخالفات - أعوان مساعدين ومرافقين لهم.

#### • الفصل الثاني عشر:

يكون هؤلاء الموظفون والأعوان محلفين وحاملين لبطاقات مهنية تسلمها إدارة الجماعة. ويجب عليهم الحفاظ على السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في القوانين الجاري بها العمل.

#### • الفصل الثالث عشر:

يخضع لمراقبة دورية من لدن فرقة المراقبين المحلفين التابعة لجماعة مولاي عبد الله جميع المحلات التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- المحلات المفتوحة للعموم خاصة المخبزات المطاعم والمقاهي وقاعات الألعاب... الخ.
- المؤسسات المضرة أو المزجة أو الخطيرة الداخلة في اختصاصات رئيس المجلس الجماعي.
- المحلات التجارية والمهنية والصناعية.
- محلات بيع العقاقير والبقالة ومحلات الحلاقة وبيع العطور وعلى العموم كل الأماكن التي يمكن أن تصنع أو تخزن أو تباع فيها مواد خطيرة .
- المحلات التي تشغل الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية أو صناعية أو مهنية .
- المحلات التي تستغل الملك الجماعي العام مؤقتا بمنقولات و عطارات ترتبط بأعمال تجارية أو صناعية أو مهنية.



كما يحق للأعوان المكلفين بالمراقبة الولوج إلى جميع المحلات المشابهة الأخرى وولوج الساحات والحدائق وسطوح الدور قصد السهر على مراقبة احترام الضوابط المتعلقة بنظافة المساكن والبنيات السكنية وذلك طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها .

#### • الفصل الرابع عشر

وفي حالة وجود خطر أو تهديد محقق بصحة الإنسان والبيئة ، يحق للإدارة أن تأمر مستغلي المحلات المشار إليها في الفصل أعلاه بالعمل فوراً على اتخاذ الإجراءات الضرورية لأجل معالجة هذا الخطر أو التخفيف من حدته.

#### • الفصل الخامس عشر

يحق للإدارة أن تأمر بإيقاف النشاط الممارس داخل المحلات المشار إليه في الفصل الرابع عشر أعلاه في حالة عدم احترام أحكام القانون شريطة توجيه إعدار إلى الشخص المسؤول عن المحل موضوع المخالفة وعدم تنفيذ هذا الأخير للتوصيات الموجهة إليه في الأجل المحدد.

#### • الفصل السادس عشر

يمكن لأعضاء فرقة المراقبين المحلفين مزاولة مهمتهم خارج أوقات العمل وذلك بعد الحصول على إذن كتابي من رئيس المجلس الجماعي أو حصولهم على أمر بمهمة.

#### • الفصل السابع عشر

يجوز لإدارة جماعة مولاي عبد الله عند الاقتضاء طلب استخدام القوة طبقاً للتشريع المعمول به وذلك بطلب من رئيس الجماعة قصد ضمان احترام قراراته ومقرراته والاستعانة عند الحاجة بتدخلات السلطة المحلية والأمن والقوات المساعدة .

#### • الفصل الثامن عشر:

كل مخالفة للمقتضيات المذكورة في الفصل الثاني أعلاه، تستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة المتمثلة في تطبيق ما يلي :

- مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.401 الصادر بتاريخ 12 جمادى الآخر 1378 موافق 24 دجنبر 1958 بشأن الإنذار التتريمي المترتب عليه الأداء من أجل زجر بعض المخالفات للأنظمة الجماعية المتعلقة بالصحة والمحافظة على الأغراس المعدل بالظهير الشريف رقم 1.92.91 بتاريخ 13 جمادى الأولى 1413 الموافق 19 نونبر 1992 بتنفيذ القانون رقم 14.88.

- والقانون رقم 96.9 الصادر بتاريخ 15 ماي 1997 القاضي بتتيم الظهير الشريف الصادر بتاريخ 30 نونبر 1918 في شأن الاحتلال المؤقت للملك العمومي .

- وإما بحجز الأشياء موضوع المخالفة في حالة امتناع المخالف وعدم تنفيذ هذا الأخير للتوصيات الموجهة إليه في الأجل المحدد له .

- أو بإيقاف النشاط الممارس داخل المحل وإغلاق المحل ان اقتضى الحال .

- وإما بحجز ما تم عرضه على الرصيف أو هدم ما تم بناؤه على نفقة المخالف بعد إنذار المعني بالأمر.

#### • الفصل التاسع عشر:

تتكون فرقة المراقبين المحلفين بجماعة مولاي عبد الله من طاقم إداري يتألف من مجموعة موظفين إداريين وتقنيين التابعين لجماعة مولاي عبد الله يتم اختيارهم وتعيينهم من بين الموظفين بهذه الجماعة من طرف رئيس المجلس الجماعي قصد الإشراف على أعمال هذه الفرقة التي تنقسم إلى أربعة أصناف وهي كالاتي:



- **الصف الأول:** ويضم الأعوان المراقبين المحلفين، تناط بهم مهمة المعاينة الميدانية اليومية وتدوين محاضر أولية حول المخالفات المسجلة بخصوص عدم تطبيق مقتضيات القرارات التنظيمية لرئيس المجلس الجماعي في مجال اختصاصاته المرتبطة بمجال الشرطة الإدارية الجماعية وإيداع هذه المحاضر لدى إدارة الجماعة.
- **الصف الثاني:** ويضم أعوان مساعدين ومرافقين للمراقبين المحلفين تقتصر مهمتهم في التدخل بتقديم المساعدة في التنظيم دون تحرير المحاضر.
- **الصف الثالث:** ويضم أطر مختصة تناط بها مهمة صياغة التقارير النهائية التي توجه لرئيس المجلس الجماعي وكذا دراسة وتحليل المعطيات الإحصائية ووضع إطار عام للمراقبة في مجال الشرطة الإدارية الجماعية بمجموع ترابها. كما يناط بهذا الصف من الفرقة بتتبع تأثير تطبيق القرارات التنظيمية لرئيس المجلس الجماعي على حركة السير والجولان، الوقاية والنظافة والصحة، السكنية العمومية وسلامة المرور، ويتم إعداد تقرير نصف سنوي يقدم لرئيس المجلس الجماعي، والذي يمكنه من استخلاص النتائج واتخاذ القرارات وإخبار المجلس الجماعي.
- **الصف الرابع:** ويضم الأطر العليا للجماعة مهمتها تأطير وتوجيه وتسيير عمل فرقة المراقبين المحلفين.

#### • **الفصل العشرون:**

- تتكون فرقة المراقبين المحلفين من اطر وموظفين وأعوان جماعة مولاي عبد الله المتوفرون على الشروط التالية:
- **بالنسبة للصف الأول:** كل موظف مرسوم بالجماعة لا يقل مستواه الدراسي عن مستوى البكالوريا. أو مستوى جامعي أو حاصل على شهادة تقني معترف بها أو ما يعادلها، وله أقدمية أربع سنوات على الأقل من الخدمة الفعلية.
- **بالنسبة للصف الثاني:** كل عون أو موظف تابع للجماعة مرسوم لا يقل مستواه الدراسي عن السابع إعدادي وله أقدمية سنتين من الخدمة الفعلية.
- **بالنسبة للصف الثالث:** كل موظف مرسوم بالجماعة لا يقل مستواه الدراسي عن مستوى البكالوريا أو جامعي أو حاصل على شهادة تقني معترف بها أو ما يعادلها، وله أقدمية خمس سنوات على الأقل من الخدمة الفعلية.
- **بالنسبة للصف الرابع:** يتكون هذا الصف من الأطر العليا المختصة العاملة بالجماعة والمتوفرة على أقدمية سنتين على الأقل من الخدمة الفعلية.

#### • **الفصل الواحد والعشرون:**

- يخضع أفراد فرقة المراقبين المحلفين بعد أدانهم للقسم وفقا للقوانين المعمول بها لتكوين حسب الحاجيات. يحدد رئيس المجلس الجماعي مدته ومكانه، بعد الاستشارة مع الجهات المختصة.

#### • **الفصل الثاني والعشرون:**

- يحدد قرار لرئيس المجلس الجماعي كيفية اشتغال عناصر فرقة المراقبين المحلفين في ما يتعلق بأماكن الانتشار والمداومة والتوقيت.

#### • **الفصل الثالث والعشرون:**

- في حالة الإخلال بالأمن العام، يقوم أفراد فرقة المراقبين المحلفين، على الفور بإخبار سلطات الأمن العام ورئيس المجلس الجماعي ولا يحق لهم ممارسة أي إجراء أو اختصاص تعود ممارسته لأفراد الأمن الوطني أو الدرك الملكي أو القوات المساعدة.

#### • **الفصل الرابع والعشرون:**





يستفيد أفراد فرقة المراقبين المحلفين من التأمين والتعويضات عن السلامة، والفحوصات الطبية والتلقيح ضد الأمراض المعدية والتعويضات عن الأعمال الشاقة أو الملوثة وعن الساعات الإضافية.

#### • الفصل الخامس والعشرون:

يمنع على أفراد فرقة المراقبين المحلفين استعمال الإحصائيات المحصل عليها أو أي معلومات متعلقة بمجال اختصاصهم لأغراض شخصية أو لفائدة الغير.

#### • الفصل السادس والعشرون:

توجه نسخة من المعطيات الإحصائية والتقارير نصف السنوية إلى سلطات الوصاية تحت إشراف السلطة المحلية وذلك قصد استغلالها في توجيه وإرشاد الجماعة في مجال الشرطة الإدارية الجماعية.

#### • الفصل السابع والعشرون:

كل فرد من أفراد فرقة المراقبين المحلفين يرتكب مخالفة طبقا للمقتضيات الإدارية أو القانونية بما فيها استغلال صفة في غيرها من أجله، يتعرض لعقوبات إدارية يتخذها رئيس المجلس الجماعي في حقه، دون إغفال متابعته وفق القوانين والأنظمة المعمول بها في حالة ارتكابه مخالفات يعاقب عليها القانون.

#### • الفصل الثامن والعشرون:

توضع فرقة المراقبين المحلفين رهن إشارة السيد عامل عمالة إقليم الجديدة للاستعانة بها في مجالات اختصاصاته كلما دعت الضرورة إلى ذلك وبطلب منه.

#### • الفصل التاسع والعشرون:

يلتزم أفراد فرقة المراقبين المحلفين بالحفاظ على أناقة الهندام بشكله العام وبحمل البطاقة المهنية أثناء مزاوله مهامهم وتقديمها كلما طلب منهم ذلك.

#### • الفصل الثلاثون:

يرتدي أفراد فرقة المراقبين المحلفين زيا رسميا موحدًا مخالفًا وغير متشابه أو مماثل لزي أفراد الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة تحدد مواصفات هذا الزي حسب الجدول أسفله:

الاسم باللغة الفرنسية	اللون المحدد		الجنس	الاسم باللغة العربية
	في الصيف	في الشتاء		
Veste	أزرق مغلوق		ذكور وإناث	سترة بأزرار موحدة
Pantalon	رمادي مغلوق		ذكور وإناث	سروال بخط أسود ابتداء من الأعلى (أي من الحزام) إلى الأسفل (أي إلى الكوعين)
Chaussures	أسود		ذكور وإناث	حذاء
Chaussettes	سوداء		ذكور وإناث	جوارب
Ceinture	أسود		ذكور وإناث	حزام
Casquette	سوداء		ذكور وإناث	قبعة صلبة يدور من حولها شريط محبوك زخرفي تتوسطها حلية شعار الجماعة
Cravate	سوداء		ذكور وإناث	ربطة العنق

Chemise	ازرق مفتوح	ذكور وإناث	قميص
Jupe	رمادي مغلق	إناث فقط	تنورة
Gilet réflecteur Avec Insigne	شعار الجماعة	ذكور وإناث	علامات على صدرية تحمل حلية شعار الجماعة
Gilet réflecteur	اللون العاكس للضوء ليلا	ذكور وإناث	صدرية عاكسة يكتب عليها ما يلي: في الأعلى:(جماعة مولاي عبد الله). في الوسط:(المراقبة). في الأسفل(الشرطة الإدارية)
Epaulettes	بشريط زخرفي	ذكور وإناث	كتافيات محبوكة بشريط زخرفي
Insigne	شعار الجماعة	ذكور وإناث	الحلية تحمل شعار الجماعة
Badge	شعار الجماعة	ذكور وإناث	البطاقة المهنية الصدرية
Brassarde	شعار الجماعة	ذكور وإناث	شارة حماية نموذج صغير مطرز ملصق في أعلى اليد اليسرى تحمل شعار الجماعة يكتب عليها ما يلي: في الأعلى:(جماعة مولاي عبد الله) في الوسط:(المراقبة) في الأسفل:(الشرطة الإدارية)

#### • الفصل الواحد والثلاثون:

تعتبر المقتضيات السالفة الذكر بمثابة قرار تنظيمي جماعي متعلق بإحداث فرقة المراقبين بزي رسمي وتحديد مهامهم في مجال الشرطة الإدارية داخل المجال الترابي لجماعة مولاي عبد الله.

#### • الفصل الثاني والثلاثون:

يعهد بتنفيذ هذا القرار إلى السيد مدير المصالح بالجماعة ورؤساء الأقسام والمصالح الجماعية المختصة كل في دائرة اختصاصه.

#### • الفصل الثالث والثلاثون:

يسري مفعول هذا القرار بعد التوقيع عليه، و ينشر بالجريدة الرسمية للجماعات الترابية.

20 يناير 2020

مولاي عبد الله في خريسة

إمضاء رئيس جماعة مولاي عبد الله

الرئيس  
مولاي المهدي الفاطمي

18 فبراير 2020

مراقبة السلطة  
الإقليمية